مساهمة الزكاة في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر -دراسة حالة الزكاة في ولاية قالمة-

The contribution of zakat in financing micro-enterprises in Algeria - a case study of zakat in Guelma province

د. نزار سناء[1]، د. زايدي مريم
1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة 8 ماي 1945. Meriem_zaidi@yahoo.fr
2كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 1. Meriem_zaidi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/06/01./ تاريخ القبول: 2021/06/18./ تاريخ النشر 2021/06/30.

الملخص:
للمؤسسات المصغرة أهمية كبيرة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، لذلك تسعى جل الدول إلى تشجيع هذا النوع من المؤسسات، حيث أن الاستثمار في المؤسسات المصغرة يوفر إجراءات تسييرية أقل تعقيدا وطرق إنتاج أكثر مرونة، ولهذا عرف هذا النوع من الاستثمار نموا معتبرا في الجزائر حيث يمثل 97.7%من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصائيات 2017، كما تعد الزكاة أداة تمويلية فعالة لمثل هذا النوع من المؤسسات، وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة الزكاة في تطوير واستمرارية المؤسسات المصغرة في الجزائر، ومن بين النتائج المتوصل إليها أنه على الرغم من العوائق والصعوبات التي تعيق تطور صندوق الزكاة في الجزائر إلا أن لهذا الأخير دورا معتبرا في تمويل المشاريع المصغرة، وبالتالي فإن القضاء على العوائق التي تحد من تطور حجم الزكاة سيؤدي إلى إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة وديمومة بقائها وبالتالي التخفيف من الفقر والبطالة في الجزائر، كما تم التطرق إلى صندوق الزكاة لولاية قالمة من أجل التعرف على حجم المشاريع المصغرة الممولة من طرف هذا الصندوق، وتبين أن الزكاة تساهم في تمويل المؤسسات المصغرة بقالمة رغم العراقيل الكثيرة التي تعيق هذا الصندوق.
الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصغرة، الزكاة، صندوق الزكاة، التنمية الاقتصادية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
تصنيف JEL: E44

Résumé
Les très petite entreprises ont une grande importance pour soutenir le processus de développement économique, c'est pourquoi la plupart des pays cherchent à encourager ce type d'institutions, car les investissements dans les petites entreprises offrent des procédures moins complexes et des méthodes de production plus flexibles. C'est pour ça ce type d'investissement a connu un développement considérable en Algérie, où il présente 97.7 % Du nombre total des petite et moyenne entreprises selon les statistiques de l'année 2017.
La Zakat est considéré comme un outil de financement efficace pour ces institutions, dont le but de cette étude est de déterminer la contribution de la Zakat au développement et à la durabilité des très petite entreprises en Algérie, Parmi les conclusions, il ressort que malgré les obstacles et les difficultés qui entravent le développement du Fonds Zakat en Algérie, ce dernier joue un rôle important dans le financement des microprojets, de sorte que l'élimination des obstacles qui limitent le développement du volume de la zakat conduira à la création de nouvelles très petite entreprises, et leur durabilité, réduisant ainsi la pauvreté et de chômage en Algérie , nous avons abordé le sujet du fond zakat de la Wilya de Guelma afin de déterminer le volume des microprojets financés par ce fond qui contribue au financement des très petite entreprises de Guelma malgré les nombreux obstacles qui entravent ce fond.
Mots-Clés: très petite entreprise, Zakat, Fonds Zakat, développement économique, petites et moyennes entreprises.

*زايدي مريم، Meriem_zaidi@yahoo.fr

1. مقدمة:

أصبحت المؤسسات المصغرة لها دور اقتصادي فعال حيث تساهم بقوة في خفض مستويات الفقر ورفع مستوى العمالة بشكل كبير، غير أن هذه المؤسسات تتميز بعدم الاستمرارية، ومن أجل تشجيع هذا النوع من المؤسسات وجب إيجاد مصادر تمويلية جديدة تساهم في إنشاء المؤسسات المصغرة وتطويرها وكذا ديمومة بقائها في الساحة الاقتصادية، لكونها عنصر داعم لمعالجة عدة مشاكل اقتصادية، وبالتالي فهي تعمل على دعم مسيرة التنمية ، لذلك تم اقتراح دراسة مساهمة الزكاة في تمويل المؤسسات المصغرة ، حيث تعد مداخيل الزكاة مورد مالي مهم للدولة الإسلامية، فلو استغلت هذه الأداة بطريقة جيدة ستعمل على تحقيق نمو اقتصادي كبير، ومن أجل ذلك سنحاول معرفة مدى مساهمة الزكاة في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر تم وضع الإشكالية التالية: هل للزكاة دور كبير في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر؟

من أجل الإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: أساسيات حول الزكاة والمؤسسات المصغرة.

المحور الثاني: دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر.

2. أساسيات حول الزكاة والمؤسسات المصغرة.

تعد الزكاة أداة فعالة في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال معالجة مشكلتي البطالة والفقر من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء مشاريع تنموية وتنشيط الاقتصاد ككل، كما تكتسب المؤسسات المصغرة أهمية كبيرة، فرغم بساطة إنشائها ورأس مالها البسيط فهي تساهم في القضاء على البطالة وعليه من خلال هذا المحور سنتطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالزكاة والمؤسسات المصغرة .

1.2. ماهية الزكاة:

سيتم التطرق إلى إعطاء تعريف واضح للزكاة وخصائصها وأوجه صرف أموالها وكذا شروط وجوب الزكاة.

1.1.2. تعريف الزكاة وخصائصها:

أولا: تعريف الزكاة

الزكاة في اللغة: هي الزيادة والنماء. (الشرباصي، 1981، ص209)

أما اصطلاحا: فهي حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص، والزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام (سلطان، 1986، ص15) ، وبتعبير آخر الزكاة تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة وسميت زكاة لأنها تزيد من المال الذي أخرجت منه وتجعله أكثر وفرة. (طاهر، 1999، ص159)

ثانيا: خصائص الزكاة

للزكاة خصائص عديدة نذكر منها (الشرباصي، 1981، ص209):

- الزكاة واجب دفعها على كل مقتدر وليس لأحد الحق في تغيير حكم الشرع في الزكاة مهما تغيرت الأحوال والظروف والمصالح؛
- تشتمل الزكاة اقتطاعا نقديا وعينيا؛

- الزكاة لها أجر وثواب عظيم؛
- الزكاة حق معلوم محدد؛
- الزكاة قد تجمعها الدولة وقد لا تجمعها وقد تجمع الأموال الظاهرة دون الباطنة، وفي حالة عدم قيام الدولة بهذه المهمة فإن الواجب لا يسقط؛
- تكون الزكاة حولية الدفع إلا زكاة الزروع فهي تستحق عند الحصاد؛
- لا ازدواجية في الزكاة بمعنى أن المال الواحد لا تدفع عنه أكثر من زكاة في الحول الواحد؛
- الزكاة لها مصاريف إنفاق محددة بنص من القرآن الكريم.

2.1.2. أوجه صرف الزكاة وشروطها:

تصرف الزكاة لجهات معينة حددها القرآن الكريم كما وضعت شروط إلزامية لدفع الزكاة والتي سوف يتم التطرق إليها من خلال مايلي:

أولا: أوجه صرف الزكاة

حدد القرآن الكريم مستحقي الزكاة من خلال هذه الآية :(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ). سورة التوبة، الآية 60.

- الفقير: هو الذي لا يستطيع أن يدفع على نفسه وعلى من يعول النفقة المطلوبة منه؛
- المسكين: هو أكثر فقرا من الفقير، فمن يملك أقل من نصف ما يلزمه فهو مسكين ومن يملك أكثر من نصف ما يلزمه وليس كل ما يلزمه فهو فقير؛
- العاملين عليها: وهم جباة الزكاة أو هم الناس المكلفون بجمع الزكاة؛
- المؤلفة قلوبهم: وهم الداخلون الجدد في دين الإسلام وقد يكونون أغنياء أو فقراء يعطون نصيبا من الزكاة لتأليف قلوبهم؛
- في الرقاب: يدفع في هذه الحالة جزء من مال الزكاة لتحرير عبد مملوك من سيده؛
- الغارمين: هم الذين أثقلتهم الديون وعجزوا عن الوفاء بها، فيعطى هؤلاء جزءا من الزكاة من أجل الوفاء بديونهم؛
- في سبيل الله: أي يوجه جزء من الزكاة المجباة لتجهيز جيوش المسلمين للقتال في سبيل الله.

ثانيا: شروط الزكاة

وهي تتعلق بالمال المزكى وتتمثل في: (مسعودي، 2017، ص85)

- الزكاة لا تجب إلا على المسلم لأنها ركن من أركان الإسلام؛
- أن يكون المال الذي تجب فيه الزكاة مملوكا ملكية تامة من قبل الشخص المزكي؛
- أن يكون المال الذي تؤخذ منه الزكاة ناميا بالفعل أو قابل للنماء؛
- يشترط في الأموال الخاضعة للزكاة بلوغ النصاب وهو مقدار من المال معين شرعا؛
- أن يمر على ملك المالك إثنا عشرة شهرا عربيا، أي حولان الحول؛
- السلامة من الدين، حيث يشترط في النصاب أن يكون سالما من الدين، فإن كان المالك مدينا بدين ينقص من نصاب الزكاة فلا زكاة عليه.

2.2. ماهية المؤسسات المصغرة:

في بعض الأحيان يصعب إعطاء تعاريف دقيقة لبعض المفاهيم وذلك لضيق الحدود الفاصلة فيما بينها أو التقارب الشديد في طبيعة نشاطها وكذا أهدافها وهذا ما ينطبق على العلاقة القوية بين المؤسسات الصغيرة من جهة والمؤسسات المصغرة من جهة ثانية، لذلك من خلال هذا الجزء سيتم التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالمؤسسات المصغرة.

1.2.2. مفهوم المؤسسات المصغرة:

أولا: تعريف المؤسسات المصغرة:

يمكن إعتبار وجود المؤسسات المصغرة كان سابقا لغيرها من المؤسسات، والتطور الذي حصل في قطاع الصناعة والزراعة قبل الثورة الصناعية والزراعية يعود بالأساس إلى المؤسسات المصغرة التي ساهمت بنموها وتوسعها في تهيئة الظروف لظهور المؤسسات الكبيرة، فقد استعرض الاقتصادي الفرنسي رايمون بار أهمية المؤسسات الحرفية ووصفها بأنها مدرسة لتكوين العمل المتقن وأن المسيرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانوا حرفيين ومشرفين على مؤسسات مصغرة. (الشريف، 2004، ص393)

غير أن التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال وظهور ما يسمى بالتقدم التقني والتغيرات الديناميكية الحاصلة في عنصر المحيط وتطور الفقه القانوني والتشريعي وظهور ما يسمى بقانون الأعمال أدى إلى استقلال المفاهيم وظهور أنواع مختلفة من المؤسسات يستخدم في تصنيفها جملة من المعايير (عدد العاملين، الربح المحقق، رقم الأعمال، عدد الابتكارات).

فحسب ميثاق الاتحاد الأوروبي الصادر سنة 1996، (CNES, 2002) والذي صادقت عليه كثير من الدول خارج الاتحاد الأوربي بما فيها الجزائر سنة 2000، فإن المؤسسة المصغرة هي التي تشغل من 1 إلى 9 عمال ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج وأن حصيلتها السنوية لا تتجاوز 10 مليون دج.

ثانيا: خصائص المؤسسات المصغرة: للمؤسسات المصغرة عدة خصائص نذكر منها: (ضياء، 2015، ص28، 29)

- صاحب المشروع هو المدير والمنتج؛
- تعتمد على الخدمات المحلية في معظم الأحيان؛
- نظام العمل يتم بشكل تقليدي بمعنى يتم في المنزل أو المحل؛
- تعتمد على المهارات اليدوية البسيطة مع إمكانية استغلال الآلات أو الماكينات البسيطة؛
- تنوع هذه المؤسسات واختلافها باختلاف البيئة المحيطة بها؛
- لا يشترط في العمالة توافر خبرة فنية عالية؛
- لا يتطلب إنشاؤها رأس مال كبير.

2.2.2. معايير تحديد مفهوم المؤسسة المصغرة والأهمية الاقتصادية لها:

يصعب إعطاء مفهوم محدد للمؤسسات المصغرة لذلك سنعرض بعض المعايير المحددة لمفهومها،كما سنتطرق للأهمية الاقتصادية لها:

أولا: معايير تحديد مفهوم المؤسسة المصغرة: يمكن تصنيف هذه المعايير إلى صنفين هما: (احمد، 2010، ص207، 208)

أ) **المعايير الكمية:** المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات المصغرة وحتى الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية

ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية، وتتمثل أهم المعايير الكمية في: معيار العمالة، حجم الإنتاج ورأس المال المستثمر، والتقدم التكنولوجي، ومعيار حجم الإنتاج وقيمته.

ب) **المعايير النوعية:** لا تكفي المعايير الكمية في تحديد مفهوم المؤسسة المصغرة مما يجب إدراج معايير أخرى وهي المعايير النوعية والتي تتمثل أهمها في: الملكية والمسؤولية ثم حصة المؤسسة من السوق.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المصغرة: للمؤسسة المصغرة أهمية كبيرة في الاقتصاد نذكر منها: (بوهزة، 2004، ص253، 254)

- توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة وبالتالي الحد من الفقر.
- استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المحلية.
- لديها أهمية في التنمية الإقليمية المتوازنة.
- دعم وتغذية المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة والأجزاء المصغرة والتي تدخل في تركيب المنتج النهائي للمشروعات الكبيرة.

3. دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسة المصغرة لولاية قالمة.

1.3. المؤسسة المصغرة في الجزائر: في مايلي نتطرق لأهم الأساسيات المتعلقة بالمؤسسات المصغرة في الجزائر.

أولا: ظروف نشأة المؤسسات المصغرة في الجزائر:

تزامن ظهور المؤسسات المصغرة مع مطلع العشرية الأخيرة من القرن الماضي ويعود سبب تأخر توسع هذا النوع من المؤسسات إلى طبيعة النظام الموجه (المخطط) الذي عملت به الجزائر خلال 4 عقود من الزمن (1962 – 1990) والذي شد الخناق على المؤسسة الخاصة واعتبرها وفي كثير من مواثيقه منبع الاستغلال ومصدر الهيمنة، وانحصرت دائرة المؤسسات المصغرة في بعض الحرف التقليدية الموروثة عن العهد الاستعماري وبعض الأنشطة التجارية الرسمية وغير الرسمية (مواد غذائية، تجارة، ميكانيك، حدادة ومواد البناء و غيرها....) ولم يكن وزنها الاقتصادي والاجتماعي مؤثرا فعدد عمالها كان محدودا ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفا، ولم تكن كثيرا من هذه المؤسسات لتستمر في نشاطها لو لم تعتمد على المضاربة والاحتكار في ظل سيادة اقتصاد الندرة (الشريف، 2004، ص394)، ويمكن توضيح ترتيب المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي:

الجدول 01: ترتيب المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة سنة 2017

نوع المؤسسات	*عدد العمال*	عدد المؤسسات	%
المؤسسات المصغرة TPE	9-0	.1035891	97,7
المؤسسات الصغيرة PE	49-10	21202	2,00
المؤسسات المتوسطة PM	249-50	3196	0.30
الإجمـــالي	/	1 060 289	100

Source : Bulletin d'information statictique de la PME,Donnés du semestre1 :2017,n :31, p09.

الشكل 01: يوضح حجم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر2017.

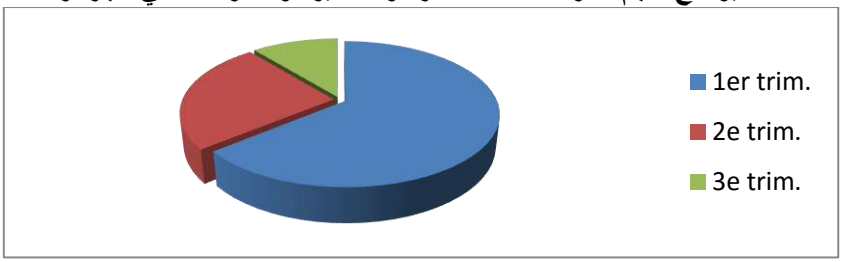

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على المعطيات في الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح ترتيب المؤسسات المصغرة والصغيرة كالآتي:

- المؤسسة المصغرة : عدد العمال من 1-9؛
- المؤسسة الصغيرة : عدد العمال من 10-49؛
- المؤسسة المتوسطة: عدد العمال من 50-249.

نلاحظ أيضا أن المؤسسات المصغرة تمثل النسبة الأعلى جدا من مجموع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة حيث تمثل 97,7%، مما يبين أن هناك اتجاه أفراد المجتمع الجزائري نحوى المشاريع المصغرة وهذا راجع لصغر رأس مالها ولا تحتاج إلى إمكانيات كبيرة، ويمكن تفسير ذلك أيضا من خلال مايلي:

- رفع القيود المفروضة على المبادرات الفردية طيلة نصف قرن من الزمن وإعادة تحريك غريزة التملك لدى الفرد وكذا انخفاض نسب المخاطر في هذه المؤسسات؛
- انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية وتخليها عن سياسة الدمج وضمان الشغل؛
- المشاكل المعقدة التي لازمت المؤسسات العامة وما نجم عنها من تسريح للعاملين (الشريف، 2004، ص395)؛
- ظهور مؤسسات وصناديق متخصصة في دعم هذا النوع من المؤسسات وتقديم تسهيلات تحفيزية مالية ونقدية لعبت دورا متميزا في ترقية نشاطها وتوسع شبكاتها، خاصة من بداية 2011إلى غاية 2015أين الدولة فتحت الفرصة والمجال الواسع وبشكل كبير (ANSEJ) لكافة الشباب الراغب في الاستثمار مما يفسر النمو الكبير لعدد المؤسسات المصغرة على حساب المؤسسات الصغيرة (02%) والمتوسطة(0,3%).

ثانيا: الأجهزة المساعدة على الاستثمار في المؤسسة المصغرة:

تعد القروض القلب النابض في إنشاء المؤسسات المصغرة ومن أهم المؤسسات الداعمة للمؤسسات المصغرة في الجزائر مايلي:

- **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:** وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تقوم بدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة ، وبدأت الوكالة العمل الفعلي لها في جوان1996.
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية ومقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة وقد بدأت العمل الفعلي في جانفي 2004.

- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**: أنشئ هذا الجهاز في 26ماي 1994 بوصفه الحائز على خبرة قيمة في مجال المساعدة على خلق المؤسسات المصغرة عبر مراكز دعم العمل الحر المجودة عبر أقطار الوطن.

2.3. صندوق الزكاة ودوره في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر: يلعب صندوق الزكاة الجزائري دور مميز في تمويل المشاريع المصغرة وقبل التطرق لذلك لابد من التعرف على هذا الصندوق والتعرف على المؤسسات المصغرة في الجزائر، وسنتطرق إلى حالة ولاية قالمة في مجال الزكاة وتمويل المشاريع المصغرة.

1.2.3. ماهية صندوق الزكاة الجزائري وأدوات الرقابة فيه:

أولا: ماهية صندوق الزكاة الجزائري صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، وقد تم تأسيسه في الجزائر سنة 2003 ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي (موقع):

- **اللجنة القاعدية:** وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.
- **اللجنة الولائية:** وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونيين محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.
- **اللجنة الوطنية:** ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها، ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

ثانيا: أدوات الرقابة في نشاط الصندوق:

لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأتية من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق:

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام؛
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات صرف الزكاة؛
- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الإنترنت؛
- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد؛
- لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال قسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات.

2.2.3. صندوق الزكاة لولاية قالمة وتمويله للمؤسسات المصغرة.

قبل التطرق إلى الزكاة في قالمة لابد من معرفة مداخيل الزكاة في الجزائر ككل وعليه يتم استعراض مداخيل زكاة الفطر وزكاة المال خلال الفترة 2009-2017 .

أولا: تطور مداخيل الزكاة في الجزائر: يمكن استعراض ذلك من خلال الجدول(2) التالي:

الجدول(02) :تطور مداخيل زكاة الفطر وزكاة الأموال في الجزائر خلال 2009-2017 (مليون دينار)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
زكاة الأموال	614	900	1200	801.23	779.14	804.3	685.98	678.71	718.82
زكاة الفطر	270	280	-	499.7	445.95	437.56	473.41	515.31	565.52

المصدر: مسعودي عمر، بن الدين امحمد، فعالية صندوق الزكاة في دعم التنمية المحلية، مرجع ساق، ص96.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن زكاة الأموال وصلت إلى 1200مليون كأعلى قيمة خلال 2011 وبعدها بدأت في التناقص إلى أن وصلت إلى 718.82مليون دينار في 2017 وقد يرجع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجزائر من جهة وعدم ثقة بعض الأفراد في النظام الاقتصادي الجزائري مما يؤدي دفعها مباشرة للفقراء دون وضعها في صندوق الزكاة وتخلي البعض عن أداء هذا الفرض لنقص الوازع الديني من جهة أخرى.

أما بالنسبة لزكاة الفطر فنلاحظ تزايد ونمو مستمر عبر السنوات ماعدا سنتي 2013 و2014 حدث فيهما انخفاض كان على الترتيب 445.95و437.56مليون دينار جزائري وهو أمر غريب لكن يمكن تفسيره على أن هناك عزوف عن دفع هذه الزكاة لدى بعض أفراد المجتمع الجزائري، وقدرت أعلى قيمة لزكاة الفطر بـ565.52 مليون دينار في 2017.

كما يمكن توضيح حجم الزكاة والقروض الحسنة الممنوحة للمشاريع المصغرة من خلال الجدول التالي:

الجدول04: الزكاة والقروض الحسنة في ولاية قالمة خلال الفترة 2007-2014

مجموع زكاة الفطر	مجموع زكاة الأموال	مجموع زكاة الزروع والثمار	عدد المسفيدين	القروض الحسنة	عدد المستفيدين من القرض الحسن
90762209	206443472 ,51	15487154,80	76596	51505607	180

المصدر: مديرية الشؤون الدينية لولاية قالمة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المستفيدين الفقراء من الزكاة أكبر من عدد المستفيدين من القرض الحسن حيث الأولوية تكون للفقراء لتلبية الاحتياجات الضرورية، أيضا حسب المعلومات المقدمة من طرف مديرية الشؤون الدينية لولاية قالمة فإن منح القروض الحسنة مجمدة من 2015إلى غاية 2018 وذلك حتى يتم استرجاع وتجميع قروض المشاريع

المصغرة الممنوحة سابقا، حيث النسبة المقدرة لاسترجاع القروض لا تتجاوز 10%وهي نسبة ضئيلة جدا.

ثانيا: توزيع المشاريع المصغرة الممولة بصيغة القرض الحسن في ولاية قالمة خلال الفترة 2007-2014:

قامت مديرية الشؤون الدينية لولاية قالمة بمنح العديد من القروض الحسنة لتمويل المشاريع المصغرة خلال الفترة 2007-2014، علما أن صندوق الزكاة لولاية قالمة متوقف عن منح القروض الحسنة من 2015إلى 2018 ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي

الشكل (02): توزيع المشاريع المصغرة في ولاية قالمة خلال الفترة 2007-2014.

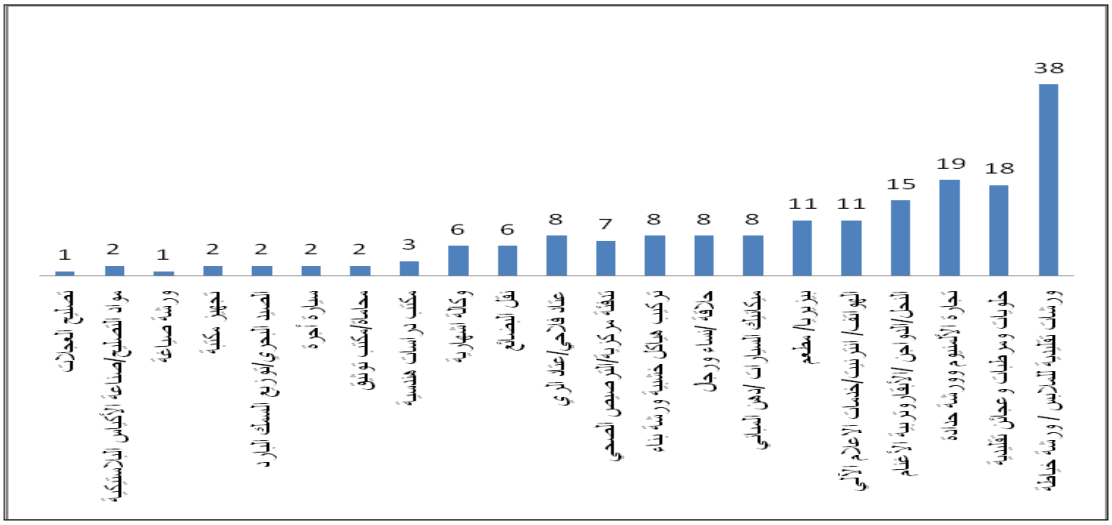

المصدر: مديرية الشؤون الدينية لولاية قالمة.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن معظم المشاريع المصغرة متمثلة في ورشات تقليدية للملابس والخياطة وتقدر عدد المشاريع بـ38مشروع في حين نجد في المرتبة الثانية تمويل تجارة الألمنيوم وورش الحدادة بـ19مشروع، أما في المرتبة الثالثة نجد مشاريع الحلويات والعجائن التقليدية وتقدر بـ18مشروع، أما في المرتبة الرابعة فتعود لمشاريع النحل والدواجن والأبقار وتربية الأغنام بـ 15 المشروع، أما المرتبة الخامسة نجد مشاريع الهواتف والدواجن وخدمات الإعلام الآلي11مشروع، ومطاعم وبيزيريا أيضا11مشروع، أما مشاريع الفلاحية المتمثلة في العتاد الفلاحي والري فهي مشاريع قليلة جدا(رغم أن قالمة ولاية فلاحية) فقدرت بـ8 مشاريع خلال الفترة المدروسة، وبالنسبة للمشاريع المصغرة الأخرى فهي ضئيلة جدا كما هي موضحة من خلال الشكل أعلاه.

ثالثا: معوقات صندوق الزكاة وأهم الحلول المقترحة:

أ)الصعوبات : هناك العديد من الصعوبات التي تعيق عمل صندوق الزكاة لولاية قالمة حسب ما قدم لنا في مديرية الشؤون الدينية (فرع الزكاة) نذكر منها:

- الرسوم التي تفرضها مصالح البريد على الحساب الولائي لصندوق الزكاة كبيرة خاصة أنها تفرض عند الدفع في الحساب وعند السحب والتحويل.

ب) الحلول المقترحة: من بين الحلول المقترحة لصندوق الزكاة الجزائري بصفة عامة وصندوق الزكاة لولاية قالمة بصفة خاصة:

- إصدار قوانين ومراسيم تنظم تحصيل الزكاة والانتقال من مبدأ الطواعية إلى مبدأ الإلزامية.
- تكوين الإطارات العاملة على صندوق الزكاة من كافة النواحي الفقهية والإدارية والاقتصادية مع العمل على تبادل الخبرات مع الدول الرائدة في هذا المجال مثل ماليزيا.
- رفع قيمة القرض الحسن .
- فتح حساب الإيرادات وحساب النفقات باسم صندوق الزكاة مع إلغاء التعامل مع بنك البركة للتخلص من تعقيدات الملف المطلوب للاستفادة لدى البنك وتسهيل عملية التحصيل وسداد القروض أيضا التخلص من مشكلة بعد المكان حيث يقتصر وجود بنك البركة في ولايات معينة وبالتالي يصعب من عملية الاستفادة من القرض وكذلك عمليات تسديده.
- منح الأولوية في إعطاء القروض الحسنة للمشاريع الفلاحية، باعتبار ولاية قالمة منطقة فلاحية خصبة، وبالتالي تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وخلق مناصب عديدة للشغل ، بدل منحها لمشاريع البيزيريا التي لا تساهم في تحقيق التنمية المحلية.

4.الخاتمة:

للزكاة دور كبير في تمويل المؤسسات المصغرة، لذلك فإن مشروع صندوق الزكاة على مستوى العديد من الدول الإسلامية بما فيها الجزائر يعتبر تجربة رائدة في مجال جمع الأموال وصرفها بطريقة رشيدة حيث من خلال دراسة صندوق الزكاة في الجزائر وولاية قالمة استخلصنا مجموعة من النتائج هي:

- أن صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية وهي تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة من جهة وخدمة المجتمع من خلال منح المساعدات المالية للفقراء من أجل تحسين مستوى المعيشة، وكذا منح قروض حسنة لمساعدة الشباب في التخلص من هاجس البطالة.
- تتميز المؤسسات المصغرة بالعدد الكبير مقارنة بعدد المؤسسات الأخرى وبالتالي فإن أموال الزكاة قد تساهم بشكل فعال في تمويل هذا النوع من المؤسسات في الجزائر.
- يعاني صندوق الزكاة بولاية قالمة العديد من الصعوبات من أهمها هو عدم تسديد أقساط القرض حيث تقدر نسبة سداد القروض الحسنة حوالى10% وهي نسبة ضئيلة أيضل حسب مصادر مديرية الشؤون الدينية لقالمة فإن معظم من يدفع هم نساء وقد يرجع ذلك لكون معظم القروض الممنوحة للنساء تكون في مجال الخياطة والحلاقة وهي مشاريع مربحة ومضمونة في أغلب الأوقات.
- من بين المميزات الإيجابية لصندوق الزكاة بولاية قالمة هو اتجاهه نحوى تمويل مشاريع متنوعة ومتباينة وفي مجالات مختلفة.
- تعد أموال الزكاة قليلة مقارنة بحجمها الحقيقي فغياب الوازع الديني وعدم الثقة في صندوق الزكاة تؤدي إلى عدم دفع الزكاة أو إعطائها للفقراء مباشرة.

ومن بين الحلول المقترحة لرفع مداخيل الزكاة وبالتالي منح قروض ومساعدات أكثر للمؤسسات المصغرة هو زيادة التوعية لدى أفراد المجتمع من خلال إقامة ندوات وإشهار لصندوق الزكاة وأيضا من خلال الملتقيات العلمية في الجامعات ومواقع التواصل.

- قبل منح القروض لابد من دراسة جدوى المشروعات من جهات متخصصة مع القيام بمقابلة تكشف مدى قابلية هذا الشخص لإنجاح المشروع والقدرة على إعادة القرض في الوقت المحدد.

المراجع

-rapport CNES.(2002)

-Bulletin d'information Statistiques de la PME, Donnés du semestre1 :2017,n :31, p09..

- بوسهمين احمد. (2010) ، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26،العدد الأول، ص207، 208.

- احمد الشرباصي. (1981)، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، دون بلد نشر، ص209.

- بقة الشريف واخرون. (2004)، تحليل وتقييم تجربة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطزير دورها في الاقتصاديات المغاربية، الدورة الدولية:25-28ماي 2003، منشورات دار الهدى، الجزائر، ص393.

- محمد بوهزة، الطاهر بن يعقوب. (2004)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية، الدورة الدولية 25-28ماي2003، منشورات مخبر دار الهدى، الجزائر ص253، 254.

- سلطان بن محمد علي سلطان. (1986)، الزكاة تطبيق محاسبي معاصر، دار المريخ، المملكة السعودية، ص15.

- ضياء النازور. (2015)، المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية : دراسة مقارنة، دار التعليم الجامعي،مصر ص28، 29.

- طاهر حيدر حردان. (1999)، الاقتصاد الإسلامي: المال ، الربا، الزكاة، دار وائل للنشر، عمان الأردن ص159.

مسعودي عمر، بن الدين امحمد. (ديسمبر2017)، فعالية صندوق الزكاة في دعم التنمية المحلية، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الثالث، العدد: 04، ص85

موقع وزارة الشؤون الدينية:.-http://www.marw.dz/index.php/2015-03-24-13-19-40/10-2010-01-05-08 27-32.